

## مؤشّر

### تغيير قوانين العمل في سلطنة عمان



□ في خطوة غير مسبوقة أقدمت السلطات في عمان على إجراء تغييرات جوهرية في قوانين العمل في السلطنة. فقد اتخذت عمان هذا القرار المفاجئ وذلك في خضم مناقشات الكونغرس الأميركي لاتفاق للتجارة الحرة بين البلدين.

تشمل التغييرات ثلاثة أمور رئيسية تتعلق بتشكيل النقابات والإضراب وتشديد معاقبة توظيف الأحداث. استناداً للتعديل، يحق للعمال (بغض النظر عن جنسيتهم) تشكيل نقابات مستقلة على مستوى البلاد والأقاليم. ويؤكد القانون المعدل على عدم تدخل الرسمىين في شؤون النقابات. كما يعاقب القانون المؤسسات التي تحول دون انضمام العمال إلى النقابات بإلزامها بدفع غرامة قدرها 500 ريال عماني (نحو 490 ديناراً). حتى الماضي القريب كان حق العمال يقتصر على الانضمام إلى الفيدرالية العمالية الواقعة تحت سيطرة الجهات الرسمية. كذلك بحسب التعديل، يحق للعمال القيام بمظاهرات سلمية للمطالبة بحقوقهم. بالمقابل، القوانين السابقة كانت تسمح للعمال بالمطالبة بحقوقهم بواسطة إجراء محادثات مع أصحاب العمال. بالإضافة إلى ذلك، يضاعف القانون عقوبة توظيف الأحداث أربع مرات إلى 500 ريال عماني فضلاً عن قضاء فترة سجن لمدة شهر واحد.

### ضغوط الكونغرس الأميركي

وقد أصدر السلطان قابوس مرسوماً في الثامن من شهر يوليو/ تموز الماضي يقضي بتطبيق القوانين المعدلة إذ تم نشر التفاصيل بشكل واسع في وسائل الإعلام في السلطنة. وقد جاء التحرك العماني في أعقاب مطالبة عدد كبير من أعضاء مجلس النواب الأميركي بضرورة تغيير السلطات العمانية قوانين العمل وجعلها متطابقة مع مبادئ منظمة العمل الدولية. بمعنى آخر، كان هناك تهديد فعلي بعدم تصديق الكونغرس على اتفاق للتجارة الحرة بين البلدين في حال فشل السلطات العمانية إجراء تعديلات واسعة في القوانين للتأكد من صيانة حقوق العمال وعدم توظيف الأطفال. يبقى مع ذلك، لم يقتنع غالبية أعضاء الحزب الديمقراطي بالتغييرات وخصوصاً فيما يخص بضمانات تنفيذها. المؤكد بأن المسؤولين في عمان قد تنفّسوا الصعداء بعد انتهاء عملية التصويت إذ صوت 221 من الأعضاء لصالح المشروع بينما عارضه 205 آخرين.

بدورنا نرى صواب قرار عمان بتعزيز حقوق العمال سواء أكانوا مواطنين أو أجانب. فحق تشكيل النقابات منصوص عليه ضمن مبادئ منظمة العمل الدولية. فيمقدور النقابات إيصال آراء العمال إلى أصحاب الأعمال بشكل جماعي بواسطة ممثلهم في النقابات. كما من حق العمال تنفيذ التوقف عن العمل للمطالبة بحقوقهم بخصوص تحسين ظروف العمل والأجور وساعات العمل والعقود. يبقى أن المحزن في الأمر هو قيام السلطات في عمان بتعديل القوانين بسبب الرغبة في الحصول على تصديق الكونغرس الأميركي لاتفاق ثنائي للتجارة الحرة. على كل حال، يسجل لاتفاق التجار الحرة مع الولايات المتحدة إجراء تغييرات أو تحسين قوانين العمل في بعض دول المنطقة. المعروف أن الحكومة البريطانية بدورها وافقت على تحسين قوانين العمل في المملكة وجعلها مطابقة لمبادئ منظمة العمل الدولية لقاء الحصول على الكونغرس الأميركي. وهذا ما حصل فعلاً، وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ مطلع شهر أغسطس/ آب الجاري.

جاسم حسين

jasim.husain@alwasatnews.com

### بتلكو تدشن التجوال الدولي

#### لخدمة «مسمم» مع سورية

□ أعلنت بتلكو عن توقيع اتفاق جديد لخدمة التجوال الدولي التجاري لإرسال واستقبال المكالمات عبر خدمة الهاتف النقال مدفوعة الأجر مع شركة سيرياتل «letairys» العاملة في سورية. وتوقعت الشركة في بيان نشرته أمس أن تحظى الخدمة الجديدة، التي بدأت العمل بتاريخ 3 أغسطس/ آب، بارتياح جميع زبائن بتلكو لخدمة الهاتف النقال مدفوعة الأجر (مسمم) مع سورية الذين يمكنهم الآن أن يرسلوا ويستقبلوا المكالمات أثناء تنقلاتهم في سورية. وقال مدير عام شؤون واتصالات بتلكو أحمد الجناحي: «نحن سعداء بإضافة هذه الوجهة الجديدة لزيارتنا ضمن خدماتنا الشاملة للتجوال الدولي».

و أضاف «يوجد لدى بتلكو الآن اتفاقات للتجوال الدولي التجاري مع 9 شركات في 8 دول وطمح الشركة لإضافة المزيد لتلك القائمة».

### ارتفاع قوي لغالبية شهادات إيداع الشركات

#### المصرية المتداولة ببورصة لندن

□ حققت غالبية شهادات الإيداع الدولية للشركات المصرية المتداولة ببورصة لندن ارتفاعات قوية في الأسبوع الماضي بتصدرتها شهادات شركة ليسكو مصر بدعم من إعلان الشركة عن شراء أسهم خزينة فضلاً عن النشاط القوي لشهادتها بنك مصر الدولي والسويس للاسمنت. وذكر التقرير الأسبوعي للبورصة المصرية المصرية أن شهادات ليسكو مصر تصدرت ارتفاعات شهادات الإيداع المصرية ببورصة لندن حيث زادت بنسبة بلغت 28,8% في المئة لتصل إلى 10,30 دولاراً للشهادة وذلك بدعم من إعلان الشركة عن شراء 600 ألف سهم خزينة من خلال شهادات الإيداع ببورصة لندن فضلاً عن اعتراف الشركة بتجربة سبها بهدف زيادة السيولة وتحقيق التوازن بين تعاملات السهم في بورصتي لندن والقاهرة. وارتفعت شهادات إيداع بنك مصر عملياً بنسبة 20% في المئة خلال الأسبوع الماضي بدعم من قرب دولي اندماج البنك مع البنك الأهلي سويستي جنرال في كيان واحد وبلغ سعر الشهادة 2,40 دولار. كما ارتفعت شهادات إيداع شركة السويس للاسمنت بنسبة 18% في المئة مسجلة 12,80 دولاراً للشهادة بدعم من تحقيق الشركة نمواً قياسيياً في صافي أرباحها خلال النصف الأول من العام الحالي بلغت نسبتته 498% في المئة لتصل إلى 859,8 مليون جنيه مقارنة بنحو 143,8 مليون جنيه في النصف الأول لعام 2005.

## وصف شروط رخص السفن الساحلية بالتعجيزية

# بوراشد يدعو إلى إزالة العوائق وخلق بيئة جاذبة للسياحة العائلية

■ المنامة - عباس المغني

□ دعا مدير شركة بوراشد للنقل الساحلي للسياحة سامي بوراشد إلى استغلال البحر وخلق بيئة جاذبة للسياحة العائلية الخليجية من خلال توفير رحلات بحرية عائلية عبر سفن النقل السياحية إلى جانب إزالة العوائق والتعقيدات التي تحد من نشاط هذا القطاع.

هذه الجهات».

وأوضح قائلاً: «إدارة السياحة تقول لا نعطيك سجلاً إلا إذا أنهيت إجراءاتك في خفر السواحل، وخفر السواحل تقول الرخصة من ميناء سلمان، وميناء سلمان يقول الرخصة من خفر السواحل، ونحن ضائعون بينهم». عن أضرار تأخر إصدار الرخصة بسبب الإجراءات قال: «الخسائر كبيرة من دفع أجور عمال، وإجارات مواقف السفن إلى جانب إجراءات المكاتب المرتفعة من دون وجود دخل».

وقال: «بعد غرق بانوش الدانة اتضح ان الحكومة لا تدعم قطاع السياحة الساحلية العائلية، بل أصدرت قوانين غير واقعية فيما يتعلق بشروط القبطان والتأمين».

وأضاف «لسدينا» تصريحات من فحص القارب وسلامته وصيانتته وكل الإجراءات» مشيراً إلى أن على خفر السواحل إصدار الرخصة إذ استكمل الإجراءات. وعن الحلول قال: «بالنسبة إلى القبطان طلبنا من خفر السواحل أن تقوم بعمل ثلاث فئات للقبطان، الرخصة الأولى هي رخصة إبحار دولي ويبحر القبطان من دولة إلى دولة، والرخصة الثانية هي رخصة للقبطان الذي يبحر بعيداً عن اليابسة داخل حدود البحرين، والرخصة الثالثة هي للقبطان الذي يبحر بمحاذاة الشاطئ قرب السواحل».

وأضاف «تكون هناك جهة رسمية مثل خفر السواحل تقوم بإصدار هذه الرخص، لمن يريد بها بعد اجتياز الامتحانات والاختبارات، وبالتالي تتحل المشكلة».

وأضاف «يمكن الإشتراط في الرخصة تحديد منطقة الإبحار بحسب تأهيل القبطان ومعرفة بالمناطق البحرية، فإذا كان مؤهلاً للإبحار بين جسر الشيخ خليفة وجسر الشيخ عيسى يتم إعطاؤه رخصة الإبحار في هذه المنطقة، وإذا كان مؤهلاً للإبحار في أماكن أبعد يتم إعطاؤه رخصة لتلك المناطق».

وذكر أن دبي والقاهرة خصصتا لهم أماكن مخصصة للسياحة، مشيراً إلى أهمية مساعدة حكومة البحرين العاملين في القطاع النقل السياحي وتنشئ مرفأ وتؤجرها لمثل هذه السياحة، ويكون دور خفر السواحل يقتصر على مراقبة القوارب السياحية

وطالب الجهات الرسمية بالنظر إلى السياحة الساحلية بواقعية، بدل إصدار قرارات وشروط غير مدروسة تؤثر على العاملين في القطاع من ممارسة نشاطهم، مشيراً إلى أنه بعد حادث غرق بانوش الدانة طلبت السلطات منهم التوقف عن ممارسة أعمال النقل البحري وتسليم الرخصة ريثما يتم إعادة تقييم وضع هذه الرخص ومطابقتها بالإجراءات الجديدة التي ستكون أكثر حزمًا.

وأعرب عن استغرابه قائلاً: «إنه من غير المعقول أن يتم إيقاف جميع السفن إلى اليوم، وتسحب الرخص، بمجرد أن حدث حادث مروع»، وسأل «هل سيتم إيقاف الطائرات إذا تحطمت طائرة في يوم من الأيام؟ وهل سيتم إيقاف جميع السيارات في البحرين، لمجرد حدوث حادث مروري مروع؟».

وذكر أن شاحنة كبيرة تسببت في حادث مأسوي راحت ضحيته عائلة من الإيما؟ وهل سيتم إيقاف السفن إلى اليوم

سير الشاحنات في الشوارع؟ أو طلبت رخصة قطن لمن يسوق سيارة؟». مبدياً استغرابه من قرارات خفر السواحل التي تشترط أن يكون قائد السفينة السياحية التي تجر في المسافة الصغيرة، الواقعة بين جسر الشيخ خليفة وجسر الشيخ عيسى، قبطاناً لديه شهادة أعالي البحار، وهي شهادة تصدر لقبطان السفن العملاقة التي تجر في المحطات والبحار الكبيرة والتي تقطع مسافات كبيرة من دولة إلى دولة ومن قارة إلى قارة.

وأشار إلى أن خبيراً فرنسياً استدعته البحرين لدراسة السياحة، أخذ يضحك عندما علم أن سبب توقف السفن السياحية هو أن الجهات الرسمية تطلب شهادة أعالي البحار للإبحار بين جسر الشيخ خليفة وجسر الشيخ عيسى.

وأشار إلى أن هناك تخبطاً، وكما حدث حادث ظهرت قوانين وإجراءات غير مدروسة وغير واقعية ولا تعالج الأسباب التي أدت إلى المشكلة المراد معالجتها، ووصف شروط القبطان «بالتعجيزية» للحصول على رخصة السفن السياحية.

وقال الجهات الرسمية المعنية خائفة وتتهرب من المسؤولية وتلقبها على الجهة الأخرى، في إشارة إلى وزارة الإعلام وخفر السواحل وميناء سلمان. وقال: «نحن ضائعون بين



يجب النظر إلى السياحة الساحلية بواقعية بدلاً من إصدار قرارات غير مدروسة (تصوير: محمد المخرق)

مصانعه التي يمتلكها. وذكر أن غالبية ركاب الرحلات البحرية هم من العوائل السعودية والكويتية والقطرية، ويبلغ سعر التذكرة الواحدة ثلاثة دنانير. وأكد أن السفن السياحية تعمل في أيام الأربعاء والخميس والجمعة فقط، وقد تتوقف في هذه الأيام عندما يكون الطقس سيئاً. وأشار إلى أن الرحلات تقطع مسافات قصيرة بين جسر الشيخ خليفة، وجسر الشيخ عيسى ولا تستغرق نصف ساعة. وقال: «معداً بعض الأحيان في رحلات الغذاء ولكن في المنطقة نفسها، وليس لنا رحلات بعيدة عن المنطقة».

وذكر أنه يمتلك سفينتين سياحيتين إلى جانب أنه يقوم بصنع سفينة ضخمة تتسع إلى أكثر من 100 راكب، إلا أنه قال إذا جرت الأمور على ما هي عليه من تعقيدات سيقوم ببيع هذه السفن السياحية.

وذكر أنه رفض تأجير قواربه إلى أحد الفنادق المحلية مقابل مبلغ مغر شهرياً، مشيراً إلى أن هذا الفندق يريد تسير رحلات يتخلل بعضها المخور، وقال: «الله يبعدنا عن الحرام». ورأى أن السياحة العائلية شبه معطلة إذ إن الحدائق العامة غير مكتملة ومنها مغلقة أو تحت الإنشاء، والمقاهي على الكورنيش ساعات عملها محدود وقد كانت الملاذ الوحيد للاستراحة العائلية كما تم إغلاق منتزه الدولفين بعد الحريق. وتساءل قائلاً: «أين الاهتمام بالسياحة العائلية لجذب السياح إلى البلاد؟».

وأكد عدم وجود جهة رسمية ل طرح مثل هذه المواضيع والمشكلات أو النظر إلى المقترحات من المشروعات التي تصب في مصلحة السياحة الوطنية بالبلاد. وسأل «أين نتجه لحل هذه الإشكالات؟».

سنوياً». وذكر أن لديه سفينتين (صغيرة وكبيرة)، مشيراً إلى أنه يجب أن يدفع نحو 9 آلاف دينار سنوياً للتأمينات، مشيراً إلى أهمية دعم حكومة البحرين لهذا المشروعات السياحية خصوصاً أنها تتعامل مع مختلف جنسيات الدول.

ودعا الحكومة إلى إنشاء صندوق طوارئ، تضع فيه موازنة أربعة ملايين دينار، للتعامل مع الحوادث، وتغطية العمل، وقال: «لا سمح الله، حدث حادث، أن مواطن احترق منزله، أو وقع حادث في المنتزهات العامة أو السياحية وغيرها، يمكن تغطية الخسائر من خلال هذا الصندوق المعد للطوارئ».

وأضاف «أن الكوارث لا تحدث بين ليلة وضحاها» مشيراً إلى أنه يعمل في مجال السياحة الساحلية لمدة 12 سنة، ولم يصيبه حادث أو مشكلة. وقال: «يمكن أن تبقى الموازنة صندوق الكوارث 12 ستة من دون أن يسحب منها دينار واحد، وإذا وضعت في المصرف فأن فوائدها ستتضاعف مع مرور الزمن».

وعند دخوله مجال السياحة قال: «حصلت على رخصة العمل في السياحة في عام 1997، ودخلت هذا المجال (غيرية) على الوطن، إذ إن المواطن يريد أن يرى بلده جميلاً، مشيراً إلى أنه يجب ألا تزدهر السياحة العائلية والنظيفة في البحرين.

وأضاف أبو راشد وهو رجل أعمال أيضاً لديه استثمارات في الفيجيرجاس والبلاستيك والعقارات «دخلت مجال السياحة ليس بهدف الربح وإنما لتقديم خدمة للوطن». مشيراً إلى أن المدخول السنوي في السياحة يتراوح بين 1500 و2000 دينار، بينما يحصل على هذا المبلغ في يوم واحد من أحد

ليكون عملها تحت المراقبة. وأوضح قائلاً: «يمكن لخفر السواحل إيقاف القوارب السياحية في وسط البحر للتأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة، فإذا كان مخالفاً سواء من حيث عدد الركاب أو الحدود المسموح بها، يتم إصدار المخالفة بحق القارب ومعاقبته بحسب القوانين».

وذكر أنه قبل أسبوعين توفي شخص، كان ذاهباً مع أصدقائه في رحلة بحرية، فأصابه دوار من حرارة الشمس، واستنجد أصدقائه برجال خفر السواحل الذين قاموا بوضعه في قاربهم السريع، وتم الاتصال بالأسعاف ليقتطروهم في النادي البحرين، وفي منتصف الطريق توفي الولد، وقال: «لو أن خفر السواحل ملمون بالإسعافات الأولية ربما أمكن إنقاذ هذا الولد».

وتساءل عن مدى المام خفر السواحل بالإسعافات الأولية، ومدى التزامها بالقوانين والشروط التي تطبق على القوارب السياحية، مشيراً إلى أن الشروط التي تضعها خفر السواحل في نفسها لا تلتزم بها.

وذكر أنه بإمكان الحكومة في إطار دعمها للسياحة أن تستعير بطبيب في أيام الاجازة أيام الأربعاء والخميس والجمعة، وتضع له مقراً في نقطة بحرية معينة، لإسعاف أي حال عارضة يمكن أن تحدث.

وقال: «الغالبية العظمى تذهب إلى قطعة جرداء، فلماذا لا يتم وضع طبيب أو أفراد ملين بالإسعافات هناك في أيام الاجازة؟ ويمكن نقلهم بواسطة الطائرة المروحية التابعة لخفر السواحل».

وأضاف «من خلال هذه العملية يمكن انقاذ الأرواح في أي حادث عارض، بدل وضع شروط وقوانين غير ناعمة». وتحدثت عن التأمينات وقال: «شركات التأمين مختلفة في تسعيراتها، وعندما خاطبناها أخبرتنا أنه للتأمين على الروح الواحدة (الراس) بمبلغ 10 آلاف دينار، ندفع سنوياً 3180 ديناراً للقارب الصغير 28 قدماً الذي يتسع إلى 19 راكباً، بينما القارب الكبير ندفع 5700 دينار

# المطارات وشركات الطيران تضطرب بسبب أحداث لندن

وعززت المطارات التايوانية القابض الأمنية على الركاب المتوجهين إلى بريطانيا والولايات المتحدة، وقد بدأت جميع شركات الطيران منع الركاب المتجهين إلى بريطانيا والولايات المتحدة من حمل حقائب كبيرة معهم داخل الطائرة، كما تم فحص جميع السوائل ومن بينها كريمات الشعر وبلسم الوفاية من أشعة الشمس والشامبو ومعجون الأسنان والمشروبات لكن لن يتم السماح بحملها مع الركاب داخل الطائرة.

وتوقع المسؤولون بمطار شيبول بالعاصمة الهولندية أمستردام تأخر والغاء الكثير من الرحلات الجوية لبريطانيا في ظل الإجراءات الأمنية المتشددة في المطارات. وارتفعت أسعار النفط قليلاً أمس (الجمعة) بعد انخفاضها بنسبة ثلاثة في المئة في الجلسة السابقة مع تديد الأثر الفوري لتأنيء عن الكشف عن مخطط لتفجير طائرات في الجو في رحلات عبر المحيط الأطلسي يخشى المتعاملون أن تحد من الطلب على النفط.

وفي الساعة 10:05 بتوقيت غرينتش ارتفع سعر الخام الأميركي الخفيف 70 سنتاً إلى 74,70 دولاراً للبرميل متنعشاً بعد تراجعه 2,35 دولار يوم الخميس، وقفز سعر مزيج برنت خام القياس الأوروبي 78 سنتاً إلى 76,06 دولاراً للبرميل.



شرطي يقوم بتفتيش قاعات مطار هيثرو بعد أنباء عن التخطيط لهجمات إرهابية (إي.بي.آيه)

مادة سائلة أو مجمدة خلال مرورهم عبر حواجز المراقبة الأمنية أو خلال صعودهم إلى الطائرة». وأشار البيان إلى أن المنع جاء بناء على طلب ملغ من السلطات الأميركية. وأمست اليابان أمس (الجمعة) بتعزيز الإجراءات الأمنية في مطاراتها، إذ قال كبير أمناء الحكومة شنزو آبي أنه لا توجد أي معلومات بأن اليابان تواجه تهديداً مباشراً بهجوم إرهابي، لكن الحكومة طلبت من شركات الطيران والمطارات تعزيز الإجراءات الأمنية احترازاً. كما طلب من شركات الطيران اليابانية اتخاذ إجراءات أمنية أكثر تشدداً لدى انطلاقها من المطارات البريطانية.

إطار رحلاتها المعتادة من دون أن تعترضها أية مشكلات. وقال المصدر في تصريح صحفي: «إن الخطوط الجوية اليمنية لم تتلق حتى الآن أي بلاغ رسمي من السلطات الرسمية في المطار لوقف الرحلات إلى بريطانيا». كما أعلنت شركة الخطوط الجوية الروسية (اير فلو) في بيان أنها منعت منذ يوم الخميس الماضي جميع ركابها من حمل أي سائل معهم إلى الطائرة باستثناء الأدوية مثل الأنسولين أو حليب الأطفال. وجاء في البيان «لا يسمح للركاب بأن يحملوا معهم أي وعاء يحتوي على أية

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

□ أحدثت أنباء الاعتقالات التي قامت بها الحكومة البريطانية إثر محاولة مجموعة من الإرهابيين تنفيذ خطة تهدف إلى تفجير طائرات مشروبات، ما تسبب في حالة من الفوضى في المطارات البريطانية في ذروة موسم العطلات مع إلغاء مئات الرحلات. وبقيت الإجراءات الأمنية الصارمة يوم الجمعة ما أدى إلى تشكل طوابير طويلة للمطارات.

وحظرت في بريطانيا كل الأمتعة الخفيفة التي تحمل على اليد أثناء الرحلات، وعلى جانبي الأمتعة حظرت السلطات السوائل والكريمات من الحقائب التي تحمل على متن الطائرات. وأرغم المسافرين الذين لديهم رضع على تدقيق طعام الرضيع قبل الصعود على متن الطائرة. وأعلنت مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية أن مواعيد رحلاتها المغادرة من مطار هيثرو البريطاني والمتوجهة إليه والمتوجهة إلى نيويورك ستأثر بشكل محدود لأيام مقبلة نظراً للإجراءات الأمنية المشددة التي فرضتها السلطات هناك. وقال مدير العمليات أحمد الكريباتي في بيان صحفي: «إن باقي رحلات المؤسسة مستمرة وفقاً للجدول المعتاد من دون تأثر، وإن كان ليس مستبعداً حدوث حالات تأخير لبعض الرحلات».

فيما أوضح مصدر مسؤول بالخطوط الجوية اليمنية أن رحلة «اليمنية» عادت لليلة الماضية إلى صنعاء قادمة من مطار هيثرو البريطاني في